من الراتب الاساسي لكل موظف مصنف او غير مصنف ، او موظف بعقد او مؤقت قبل ١/٦/ ١٩٦٧ ، ويتقاضى راتبا من الحكومة الاردنية ولا يتقاضى راتبا من سلطات الاحتلال . وشمل هذا القرار كافة الموظفين ممن اعتقلوا من قبل الاحتلال او انهيت خدماتهم لاسباب امنية بعد ١٩٦٧/٦/١.

٢ — عدم صرف العلاوة لاي موظف مصنف ، بعقد او بغيره ، اذا ما استقال من عمله او انقطع عنه بعد ١٩٧٤/١/١ ما لم تكن الاستقالة او الانقطاع ناشئين عن حالة تقتضيها « المصلحة العامة ». والمكتب التنفيذي لشؤون الارض المحتلة هو الجهة التي تحدد معنى المصلحة العامة لدى نشوئها .

٣ — صرف الراتب التعاقدي للموظفين الذين يعملون مع سلطات الاحتلال في الضفة الغربية[؟!] (الشعب ١٩٧٤/٢/٢٧) .

الا ان صدور مثل تلك القرارات — كانت الصحف الاردنية قد نشرتها من قبل — لم يعن ان الحكومة الاردنية قد باشرت بالفعل صرف رواتب موظفي الضفة الغربية . فقد نشرت جريدة القدس يوم ٢/٢٨ ، ان الاشخاص الذين فوضهم عدد من موظفي الضفة قبض رواتبهم قد ذهبوا الى عمان وعادوا منها دون أن يتمكنوا من الحصول على الرواتب . وقال هؤلاء لدى عودتهم الى الضفة انهم ابلغوا ان اوامر الصرف لم تصل الى الوزارات المختصة ، في حين ان زيد الرفاعي رئيس الحكومة كان قد ابلغهم انه قد وقع اذونات الصرف وحولها الى الوزارات ذات العلاقة . وقالت « القدس » ان الوفد الذي توجه الى عمان ، وهو يتألف من بعض اعضاء المجالس البلدية في الضفة ، ما زال يدرس في عمان صرف راتب اضافي لموظفي المجالس البلدية (القدس ٧٤/٢/٢٨) .

اثارت هذه التوجهات من قبل الحكومة الاردنية تحركا بين قطاعات الموظفين الذين كانوا يتقاضون رواتبهم من عمان حتى شهر اب ١٩٧١ . فقالت « الشعب » ان وفدا يمثل مختلف قطاعات الموظفين سيقابل رئيس بلدية نابلس الحاج معزوز المصري ويسلمه مذكرة لايصالها الى عمان ، تتعلق بالرواتب وعلاوات المعيشة (الشعب ٧٤/٢/٢٨) .

أما وفد البلديات الذي توجه الى عمان فقد عاد منها يوم ٧٤/٣/٣ ، بعد أن وعده طاهر المصري (وزير الارض المحتلة) بدرس موضوع ادراج موظفي بلديات الضفة في سجلات الحكومة اسوة بغيرهم من الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من الاردن . وقال أحد اعضاء الوفد — تحسين الفارس — ان الصرف سيبدأ اعتبارا من ٣/١٥/ ٧٤ ، وسيصرف الراتب الاساسي دون علاوات او غلاء معيشة (الشعب ٧٤/٣/٥) .

تحرك النظام الاردني ازاء الضفة الغربية

لم تكن اعادة صرف رواتب موظفي المؤسسة الاردنية السابقة في الضفة الغربية هدفا بحد ذاته . فمن المعروف ان اجراءات الحكومة الاردنية وممارستها السياسة كافة — سواء على صعيد العلاقة مع الضفة الغربية او غيرها — محكومة منذ العام ١٩٦٧ بمسألة اعادة فرض هيمنة النظام الاردني مجددا على الضفة المحتلة والحاق الشعب الفلسطيني وتبديده مرة اخرى . غير أن النظام الاردني ذاته يدرك الى اي مدى تصطدم رغبته هذه برفض الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وخارجها لكافة أشكال عودته السياسية الى الارض الفلسطينية . لذلك فقد حاول عن طريق اعادة صرف الرواتب شراء الولاء السياسي لسكان الضفة الغربية . وعلى هامش هذا الاجراء قام وما يزال بعدة مناورات سياسية ، ودفع بالعديد من المتعاونين معه لجس نبض سكان الضفة حول توجهات النظام الاردني تلك . فذكرت صحيفة الشعب في عددها الصادر يوم ٢/٢٧ ، ان مصدرا مطلعا صرح لدى عودته من عمان مؤخرا بأن الحكومة الاردنية ، أعدت مسودة بطاقة «استفتاء» لجميع الفلسطينيين داخل الاراضي العربية المحتلة في الضفة والقطاع « وجميع الاماكن التي يتواجد فيها فلسطينيون لمعرفة رأيهم بالنسبة لمصير الاراضي العربية الفلسطينية المحتلة » . وقالت « الشعب » ان بطاقة الاستفتاء تتضمن السؤالين التاليين وان الاجابة عليهما هي بنعم او لا ، كما يلي :

١ — الانضمام الى الاردن ، اي العودة الى المملكة الاردنية الهاشمية .

٢ — أ — اقامة دولة فلسطينية مستقلة ومنفردة .

ب — اقامة دولة فلسطينية تتحد فدراليا مع الاردن .